

## أثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2015)

كريمة رباط\*      عبد القادر بريش\*\*

الإرسال: 2017/12/15

القبول: 2018/02/27

### ملخص:

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، مع استعراض دراسة تحليلية لمختلف المؤشرات القائمة على الائتمان الخاص والتي توصلنا من خلالها إلى أن الجزائر سجلت نموا في حجم القروض المقدمة للاقتصاد عامة والقطاع الخاص تحديدا والتي لم تمثل سوى نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام، مع تحسن تدريجي في حصة القروض الخاصة من إجمالي الادخار، وقد بين تقدير نموذج VAR عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والقروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر. الكلمات المفتاحية: التنمية المالية، التخصيص الكفؤ للموارد، تطور الائتمان الخاص، النظام المصرفي الجزائري.

### The impact of private banking credit on economic growth in Algeria using the VAR self-regression model (1990-2015)

#### Abstract:

We tried through this research A study of the evolution of loans to the private sector and their impact on the economic growth in Algeria during the period (1990-2015) using the VAR model, while reviewing the analytical study of various indicators based on private credit, in which we found that Algeria recorded growth in the volume of loans to the economy And the private sector in particular, which represented only a small percentage of GDP, with a gradual improvement in the share of private loans from total savings. The VAR model estimate showed no causal relationship between economic growth and loans to the private sector in Algeria.

**Key words:** financial development, efficient allocation of resources, development of private credit, Algerian banking system.

\* طالبة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، rebat.karima@gmail.com

\*\*أستاذ التعليم العالي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، dr.baek70@gmail.com

## 1-مقدمة:

لطالما كانت العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي محل دراسة في الأدبيات الاقتصادية والتي أكدت أن النمو الاقتصادي يقترن بوجود نظام مالي ومصرفي متطور، تكون فيه الوساطة المالية على درجة عالية من الكفاءة تعمل على رفع مستوى الادخار والتخصيص الأمثل للموارد، وفي هذا السياق أكد رواد مدرسة ستانفورد (Shaw, Mckinnon) أن التعبئة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفؤ للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض، وأن رصيد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص هو المسؤول عن نوعية وكمية تراكم رأس المال والاستثمار وبالتالي عن النمو الاقتصادي، كما اعتبروا أن مستوى التنمية المالية في أي اقتصاد يمكن قياسه من خلال القروض المقدمة للقطاع الخاص كونها تعتبر تجسيدا للعلاقة بين التمويل والاستثمار وتساهم في تطوير القطاع الحقيقي، والمنظومة المصرفية الجزائرية عرفت العديد من الإصلاحات في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي مطلع التسعينات كان الهدف منها تحرير وتطوير القطاع المالي، ومن انطلاقا من ذلك سنحاول من خلال هذا البحث معالجة الإشكالية التالية :

## كيف أثر تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة ننتقل من الفرضيات التالية:

- زاد الاهتمام بالتمويل المصرفي للقطاع الخاص مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق.

- وجود تأثير غير فعال للائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة: تنبع من أهمية الائتمان المصرفي في إحداث التنمية الاقتصادية وكل محاولة لتقييده ستحول دون تنفيذ المشاريع المربحة وتضر بالنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تنامي دور القطاع الخاص في الاقتصاديات الحديثة حيث أصبح المصدر الرئيسي لخلق الثروة ومحط اهتمام الحكومات التي تعمل على تهيئة البيئة الملائمة لدعمه واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

هدف الدراسة: تهدف أساسا إلى تحليل تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص باعتباره مؤشرا عن التنمية المالية مع محاولة إبراز أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، في ظل مسار الإصلاحات المصرفية مطلع التسعينات، والوفرة المالية التي عرفتتها الجزائر مع نهاية التسعينات.

## 2-محتوى الدراسة

## 1-2-الإطار النظري للائتمان المصرفي الخاص وعلاقته بالنمو الاقتصادي

لقد احتل دور الوساطة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي مكانا هاما في أدبيات الفكر الاقتصادي المعاصر، ولم يتم تناول علاقة الائتمان المصرفي الخاص بالنمو الاقتصادي بشكل مباشر، بل توجد العديد من الدراسات التي تناولت أثر تطور النظام المالي ككل -التنمية المالية- على النمو الاقتصادي واعتبرت الائتمان الخاص مؤشرا عن التنمية المالية ( Gurly and King، Greenwood and Jovanovic1990 ، Goldsmith1969 Patrick1966،Shaw1956 and Levine1993 ، Marco Pagano1993.....)، فدراسة King and Levine1993 كانت حول العلاقة

بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والتي تضمنت بيانات لعينة من 77 بلد خلال الفترة (1960-1989) واستخدمت نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الائتمان كمؤشر عن التنمية المالية، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين هذا المؤشر والنمو الاقتصادي، وفي دراسة أخرى ل (Levine and Zervos 1998) حول العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، تم الاعتماد على نسبة الائتمان الخاص كحصة من الناتج الداخلي الخام للتعبير عن مستوى التنمية المالية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين هذا المؤشر والنمو الاقتصادي، وفي دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2005) عن سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا تم تحليل تطور قطاعها المالية، وتقديم نموذج قياسي لأثر تنمية الائتمان الخاص على النمو الاقتصادي في هذه الدول، والذي بين عدم وجود ارتباط هام بين تنمية القطاع المصرفي معبرا عنه بالائتمان الخاص والنمو الاقتصادي في المنطقة، وبالاعتماد على هذه الدراسات نجد أنها اجتمعت في كون الائتمان المصرفي الخاص مؤشرا عن التنمية المالية.

## 2-1-1- مفهوم الائتمان المصرفي الخاص:

أ-تعريف الائتمان المصرفي: إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد "هو القدرة على الإقراض"، واصطلاحا: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدابنة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها (عبد العزيز الدغيم وآخرون، 2006، ص194).

كما توصف عملية منح الائتمان بأنها كل عقد بمقتضاه تقوم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو بوعده منح على سبيل السلف لأموال تحت تصرف أشخاص معنويين أو طبيعيين أو الاثنين معا لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع (Ammour Ben Halima, 1997, p55)، وعليه فالائتمان يعبر عن الثقة التي تنشأ بين المقرض والمقترض، والتي تدل على التوافق في الرغبة والحاجة بين من تتوافر لديه الأموال ومن يحتاج إليها، فزيادة الائتمان تعني الزيادة في حجم الموارد المتاحة، ونمو حجم الموارد يتطلب بحثا عن فرص جديدة للائتمان تكون مضمونة و ذات عائد مقبول (عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، 1999، ص ص38-40).

ب-تعريف الائتمان المصرفي الخاص: يمثل كافة الديون المتعلقة بأشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين، أو الأشخاص الاعتبارية الخاصة، وتتوقف قدرتهم على تلقي الائتمان على الثقة التي يتمتعون بها لدى مانح الائتمان، والتي غالبا ما تأتي من الإيرادات المستقبلية المتوقع تحقيقها ومن ثم قدرتهم على الوفاء بالدين عند حلوله (سوزي عدلي ناشد، 2005، ص 159).

## 2-1-2-العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي الخاص: من أهمها (ESCWA, 2005, PP 59-60):

-القدرة على السداد: يتعزز المعروض من الائتمان الخاص عند التأكد من الملاءة المالية للمقترض وقدرته على السداد، من خلال تقديم الضمانات الكافية مع التأكد من سلامة وكفاءة النظم القضائية ومقدرتها على تنفيذ العقود.

-مدى توافر المعلومات عن المقترضين: وتاريخهم الائتماني لتقدير جدارتهم الائتمانية بالشكل السليم والوقوف على درجة الخطر الذي تتحمله المؤسسة المقرضة في عملية منح الائتمان.

-حجم الائتمان المقدم للحكومة: فتزايد ائتمان القطاع العام غالباً ما يكون على حساب تراجع ائتمان للقطاع الخاص .

-معدلات الفائدة: فغالباً ما ترتفع أسعار الفائدة بشكل لا تستطيع أن تتحمله المشاريع الصغيرة، والمقترضين من الطبقات الوسطى، والتي قد تتسبب في عجزهم عن السداد في حال الاقتراض.

-تدفقات رأس المال: والتي تشمل الودائع المحلية، وصافي الائتمان الأجنبي المتأتي من الخارج نتيجة دخول البنوك الأجنبية، وكلما زادت تدفقات رأس المال كلما زاد الائتمان بصفة عامة والائتمان المقدم للقطاع الخاص على وجه التحديد.

-الصددمات الاقتصادية الكلية: تتسبب في انكماش حجم الودائع و ائتمان القطاع الخاص بفعل ارتفاع مخاطر التضخم وتوقعات انخفاض قيمة العملة خاصة عند اختلال ميزان المدفوعات فيحتفظ الأفراد بالبدائل المقاومة للتضخم كالعقارات .

-الأوضاع الاقتصادية العامة: ففي حالات الانتعاش يزداد الطلب على الائتمان لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وتوقعات ارتفاع الدخل مستقبلاً تجعل الأفراد أكثر استعداداً للتعاقد على ديون مستقبلية، ويحدث العكس في حالات الركود .

-السياسات الاقتصادية الكلية: التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي فحدوث أزمات في أي نظام مالي يقلل من حجم وجودة الوساطة المالية ويزيد من مخاطر الائتمان والسيولة، ويؤثر سلباً على نمو واستقرار الودائع وتدفقات رأس المال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما ينعكس سلباً على عمليات العرض والطلب على الائتمان المصرفي.

-المشاكل الإدارية للبنوك: كتدني مستويات الجودة في خدمة العملاء، وانتشار البيروقراطية، وزيادة عدد الموظفين والفروع غير المرهجة... وغيرها، والتي تؤدي إلى زيادة التكاليف وخفض الأرباح، وتؤثر في قدرة البنوك على إدارة المخاطر والسيولة، والتقييم الجيد للمشاريع الاستثمارية الجديرة بالائتمان، وهذا ما ينعكس على انخفاض في مستوى الائتمان الممنوح من جهة، وارتفاع نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض الممنوحة من جهة أخرى.

-ارتفاع درجات التركيز وغياب المنافسة: يكرس الطابع الاحتكاري لبعض البنوك ويتسبب في حدوث هوامش واسعة في أسعار الفائدة تؤدي إلى تثبيط المودعين المحتملين وكذلك المقترضين المحتملين، وهو ما يسفر عن انخفاض معدلات الإقراض.

## 2-1-3- بعض الدراسات حول العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في جانبها النظري والتطبيقي ولعل من أبرزها:  
- دراسة بليندر وستقلتر: هدفت إلى بيان العلاقة بين الائتمان المصرفي ومثلاً باحتياطيات البنوك التجارية والنشاط الاقتصادي الأمريكي (ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة (1952-1981)، واعتمدت على تقدير الانحدار المتعدد، وخلصت إلى أن هنالك أثراً إيجابياً لهذه الاحتياطيات على الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (Blinder and Stiglitz, 1983, P73).

- دراسة شامية: هدفت إلى استقصاء أثر العوامل النقدية (مثلة بمستويات الائتمان المصرفي) على إنتاجية الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-1987) واستخدمت طريقة المربعات الصغرى في التحليل القياسي للنموذج المستخدم من نوع كوب-دوغلاس، وخلصت الدراسة إلى أن مساهمة الائتمان في الناتج المحلي الإجمالي كانت موجبة (شامية عبد الله، 1989).
- دراسة افونسو واوبين: حاولت بيان أثر الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي بالبرتغال خلال الفترة (1990-1997) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه وتوصلت إلى ايجابية تأثير الائتمان على النشاط الاقتصادي مع وجود قوة تفسيرية للائتمان المصرفي في تفسير الرقم القياسي الصناعي كمتغير ممثل للنشاط الاقتصادي (Afonso and Aubyn, 1998)
- دراسة كوبلمان: هدفت إلى تحليل أثر زيادة الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في المكسيك، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه في التحليل القياسي، وخلصت الدراسة إلى أن زيادة الائتمان المصرفي تؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنتاج وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي (Copelman, 2000).
- دراسة لفين، روس، ونورمان لويزا: هدفت إلى استقصاء أثر درجة التعمق المالي على معدل النمو الاقتصادي، وتبين أن درجة التعمق مقاسة بالائتمان الخاص المحلي والأصول السائلة، تؤثر ايجابيا على معدل النمو الاقتصادي (Levine, Ross, and Norman Loayza, 2000, PP31-77).
- دراسة هوفمان: بحثت في العلاقة بين الائتمان الخاص والناتج المحلي الإجمالي والعوامل المحددة لهذا الائتمان وتأثيره في الدول الصناعية من خلال دراسة مقطعية في ستة عشر دولة صناعية خلال الفترة (1980-1995)، وذلك من خلال استخدام المتغيرات التالية في نموذج الانحدار الذاتي المتجه: الائتمان المصرفي، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، وأسعار الممتلكات الخاصة. وتبين وجود علاقة إيجابية بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي (Hofmann, 2001).
- دراسة قاريدي: بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين حجم الائتمان والمخزون من رأس المال. وكان من نتائج الدراسة أن زيادة الطلب الناتجة عن التوسع في حجم الائتمان تؤدي إلى زيادة درجة النشاط الاقتصادي (Garidi, 2004).
- دراسة ابراهيم: استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي المتجه بستة متغيرات، وبينت نتائجها أن القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في ماليزيا لا تؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي (Ibrahim, 2006, PP71-89).

## 2-2- الائتمان المصرفي الخاص كمؤشر عن التنمية المالية

اهتمت عدة بحوث خلال العقود القليلة الماضية بدراسة مستوى تطور القطاعات المالية أو ما يصطلح عليه التنمية المالية وأثرها على النمو، واعتبرت الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص مؤشرا هاما عن التنمية المالية يسمح بإقامة علاقة بينها وبين النمو الاقتصادي كونه يجسد العلاقة بين التمويل والاستثمار.

**2-2-1- تعريف التنمية المالية:** هي مصطلح يطلق على نمو وتطور القطاع المالي والتحسن في أدائه، ويعود إلى كتابات (1993) king and levine و (1997) levine حيث بينا أن نمو وتطور القطاع المالي يقترن بزيادة كفاءة الخدمات المالية المقدمة من طرف النظام المالي لتخفيض قصور السوق من خلال خفض تكاليف المبادلات ومخاطر المعلومات، بتجميعها

وتداولها عبر الاقتصاد القومي بما ينتج آثار إيجابية على قرار الادخار والاستثمار ومنه النمو الاقتصادي ( Ross Levine , 2004,P4).

وعلى الرغم من تعدد الدراسات حول موضوع التنمية المالية في جانبيها النظري والتطبيقي، إلا أنه لا يوجد تعريف ثابت ومتجانس لهذا المصطلح، فهناك من يرى أنها تعبر عن القنوات التي تستطيع النظم المالية من خلالها تحسين المعلومات وتكاليف المعاملات، ونوعية الخدمات المالية الوسيطة وكميتها وكفاءتها (ESCWA, 2005, P28). وهناك من يرى أن النظام المالي المتطور هو الذي تنخفض فيه تكلفة المعلومات والمعاملات، ويحقق التخصيص الأكثر كفاءة للموارد، ويؤدي إلى تراكم أسرع لرأس المال المادي والبشري، وتقدم تكنولوجي أكثر سرعة للتمكين من تحديد مشروعات الاستثمار الأفضل وتمويلها وحشد المدخرات، ومراقبة المدراء، والسماح للمستثمرين بتبادل المخاطر والتحوط ضدها وتنويعها (سوزان كرين وآخرون، 2003، ص26). كما أن النظام المالي المتطور هو الذي تتحقق فيه الزيادة في كمية رأس المال لدى الجهاز المالي والمصرفي وتخصيص الكمية الأكبر للقطاع الخاص.

هذا وقد حدد خبراء صندوق النقد الدولي ستة أوجه يمكن من خلالها إظهار مستوى تنمية القطاع المالي وهي: تطور القطاع النقدي والسياسة النقدية، حجم القطاع المصرفي وهيكله وكفاءته (بما في ذلك دور الحكومة في القطاع)، نوعية النظم المصرفية والإشراف المصرفي، تطور القطاع المالي غير المصرفي، انفتاح القطاع المالي، والمناخ المؤسسي. من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المالية تتحقق لما يتميز النظام المالي بالكفاءة، الاستقرار، القدرة التنافسية لتحسين نوعية وكمية الخدمات المالية وتنويع المؤسسات المالية، وزيادة كمية رأس المال لدى الجهاز المالي والمصرفي وتخصيص الكمية الأكبر للقطاع الخاص، والتنمية المالية تؤدي إلى زيادة حجم ونوعية المعاملات في الأنظمة المالية، وتحدث تغييرات في الهيكل المالي.

## 2-2-2- علاقة الائتمان المصرفي الخاص بالتنمية المالية

لقد اعتمدت أغلبية الدراسات التطبيقية التي اهتمت بقياس التنمية المالية وعلاقتها مع النمو الاقتصادي (كنغ ولفين 1993، لفين وزيقروز 1998، لفين ولويازا وبيك 2000،...) على مؤشرات لقياس التطور المالي يدخل في حسابها الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث توصلوا إلى أن التبعة الفعالة للمدخرات المحلية والتخصيص الكفء للموارد يعتمدان على مدى استطاعة القطاع الخاص الحصول على القروض، ووفقا للنموذج الذي وضعه ماكينون وشو فإن رصيد الائتمان المقدم للقطاع الخاص هو المسؤول في نهاية المطاف عن نوعية وكمية تراكم رأس المال (الاستثمار) وبالتالي عن النمو الاقتصادي فهو يسمح بإقامة علاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي، كونه يعتبر تجسيدا للعلاقة بين التمويل والاستثمار، ويتمشى مع الاعتقاد الحديث بأن قروض القطاع الخاص تعزز الاستثمار والنمو الاقتصادي على نحو أكبر بكثير مما تحققه قروض القطاع العام. والاعتماد على هذا المؤشر بشكل كبير كمقياس للتطور المالي لم يأت بصورة عشوائية، وإنما يعود لمصاديقته في عكس الوضعية الحقيقية للنظام المالي ودرجة تطوره، فالنظريات الاقتصادية تؤكد أن الأنظمة المالية التي تعمل على تقديم الائتمان

للمنشآت الخاصة بدرجة كبيرة تكتسب القدرة على استقصاء المعلومات من المنشآت، وهذا ما يجعلها أكثر كفاءة في جمع المعلومات، وتستطيع ممارسة الرقابة على الشركات بشكل أفضل وهذا ما يجعلها أكثر كفاءة في مراقبة المديرين، وتتمكن من تقديم خدمات إدارة المخاطر وتعبئة الموارد بشكل أفضل وهذا ما يجعلها أكثر كفاءة في تنويع المخاطر وتعبئة الادخار، كما تعمل على تسهيل المعاملات وعمليات التبادل بشكل أفضل من النظم التي تقوم بتخصيص الائتمان للحكومة أو الأعمال العامة التي تملكها الدولة، وبالتالي كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها الخواص دل ذلك على تطور النظام المصرفي، وهذا ما يجعل من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص المؤشر الأكثر قدرة على عكس مستوى التطور المالي في الاقتصاد.

## 2-2-3- المؤشرات القائمة على الائتمان المصرفي الخاص

يدخل الائتمان المقدم للقطاع الخاص في حساب عدة مؤشرات تستخدم في التعبير عن مستوى وفعالية الوساطة المالية من بينها:

أ- نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: تعرف هذه النسبة بأنها الائتمان الذي تقدمه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى للقطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي، وتستخدم في قياس مستوى الوساطة المالية ومدى نمو القطاع المصرفي، وهي تشمل فقط الائتمان المقدم من قبل الوسطاء الماليين إلى القطاع الخاص وتستثني الائتمان المقدم من البنك المركزي، والائتمان المقدم من البنوك إلى القطاع العام، كما تسمح بالقياس الدقيق للكمية الفعلية للأموال الموجهة إلى القطاع الخاص أكثر من أي مقياس آخر، و ترتبط مباشرة بالاستثمار والنمو، وتفسر الزيادة في هذه النسبة بزيادة الخدمات وتحسن في الوساطة المالية، ونمو في إجمالي الودائع.

ب- نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الائتمان المحلي: تعبر هذه النسبة عن كيفية تخصيص البنوك للأموال حيث تقيس بوضوح إلى أي مدى توجه القروض إلى القطاع الخاص بدلا من الحكومة أو المؤسسات المملوكة للدولة، وقد بينت دراسة كنف ولفين (1993) أن النظم المالية التي تخصص جزءا كبيرا من إجمالي الائتمان للقطاع الخاص من المحتمل أن تكون أكثر كفاءة في اختيار المشاريع الاستثمارية، وتجميع الأخطار وتعبئة المدخرات من النظم المالية التي توجه أساسا الائتمان إلى الحكومة والمؤسسات العامة (Darrat, 1999).

ج- نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الودائع: وهي تبين حصة المدخرات المخصصة للقطاع الخاص وتتأثر بعاملين:

-استحواذ الحكومة و المؤسسات المملوكة للدولة على القروض المصرفية.

-السلوك المصرفي للإقراض التي يتسم بالحذر والتحفظ في الاقتصاديات الناشئة بهدف الحد من خطر الأزمات المصرفية، غير أن هذا السلوك قد يقلل من كفاءة تخصيص الموارد ويحرم بعض المشاريع الاستثمارية المربحة من الحصول على التمويل.

ويدل انخفاضها على زيادة مفرطة للسيولة في النظام المالي، وانخفاض في معدل الاستثمار المحلي مقارنة بمستوى المدخرات.

## 2-3-دراسة تحليلية للائتمان المصرفي الخاص في الجزائر خلال الفترة ( 1990-2015)

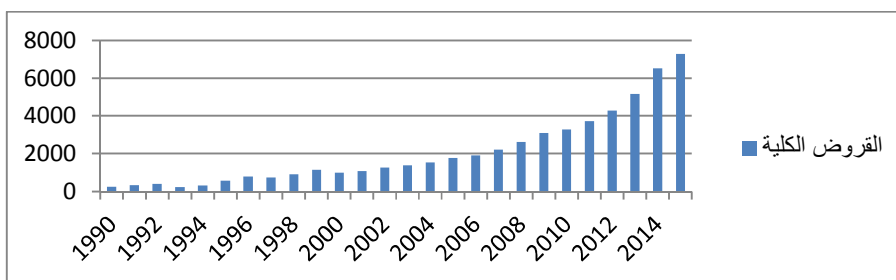
لقد عرفت الجزائر صدور عدة قوانين وتطبيق عدة سياسات إصلاحية متوالية منذ الاستقلال سواء لدعم وتطوير القطاع الخاص، أو لإصلاح وتطوير وتفعل دور المنظومة المصرفية الجزائرية بغية رفع حجم الائتمان المتاح وتعزيز التوسع في الائتمان المقدم للقطاع الخاص باعتباره مسؤولاً عن الاستثمار وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي سريع ودائم.

### 2-3-1- تحليل تطور الائتمان المصرفي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

يعتبر الائتمان المصرفي مصدر بالغ الأهمية في التمويل خاصة في اقتصاديات الدول النامية كما هو الحال في الجزائر نظرا لمحدودية السوق المالي وعدم وجود تمويل طويل الأجل وغياب سوق للعقود الآجلة والمستقبلية، مما جعل على عاتق البنوك الجزائرية تغطية المتطلبات الائتمانية لمختلف الأعوان الاقتصاديين.

### أ- تطور حجم القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة (1990-2015)

لقد شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية منذ سنة 1990 - صدور قانون النقد والقرض 10/90 في 14 أبريل 1990- سعت من ورائها إلى انتهاج منهج التحرير المالي كسياسة لإصلاح وتفعل وتطوير نظامها المالي والمصرفي وجعله أكثر فعالية في تجميع الموارد وتخصيصها لتحقيق نمو اقتصادي أعلى وأكثر استدامة، وللوقوف على نتائج هذا الإصلاح في مجال حجم وتخصيص الائتمان سنحاول تحليل تطور حجم القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة (1990-2015) من خلال الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

### الشكل (1): تطور حجم القروض المقدمة للاقتصاد خلال الفترة (1990-2015)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك نمو في حجم القروض المقدمة للاقتصاد فقد ارتفعت من 247 مليار دج سنة 1990 إلى 565.6 مليار دج سنة 1995 بمعدل نمو معتبر قدر 129% إلا أن معظمها كانت مغطاة من طرف بنك الجزائر -رغم أن قانون 10/90 كان قد دخل حيز التطبيق- لأن الاقتصاد في تلك المرحلة كان يتميز بالمديونية وشح الموارد المالية بسبب انخفاض عائدات المحروقات من جهة وغياب سوق مالي نشط وفعال من جهة أخرى.

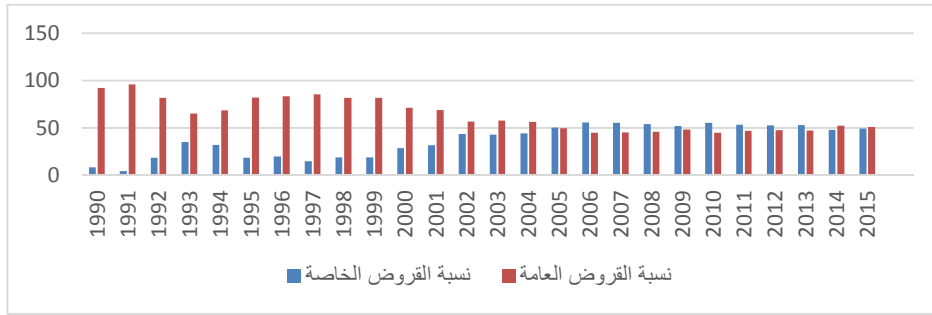
وبدخول الجزائر في عملية إعادة جدولة الديون الخارجية والتي كان لها أثر إيجابي في عودة التمويل البنكي وزيادة الديون الداخلية وتأجيل تواريخ استحقاقها ارتفع حجم القروض من 565.6 مليار دج سنة 1995 إلى 1150.1 مليار دج سنة 1999 بمعدل زيادة قدر ب 103.3% مقارنة بسنة 1995، ويعود هذا الارتفاع إلى السياسة النقدية المنتهجة في تلك الفترة وانفتاح النظام البنكي على الاستثمارات الخاصة، إلا أن سنتي 2000 و2001 عرفتا انخفاض في حجم القروض والتي



بلغت 993.1 مليار دج و 1077.7 مليار دج على التوالي مقارنة ب سنة 1999 بمعدل انخفاض قدر ب 13.65% سنة 2000 ، لكن هذا الانكماش لم يستمر طويلا وسرعان ما عادت البنوك الجزائرية للتوسع في الائتمان فارتفع حجم القروض من 1077.7 مليار دج سنة 2001 إلى 6502.9 مليار دج سنة 2014 بمعدل زيادة قدر ب 503.4% خلال الفترة (2001-2014) ويمكن تفسير هذا التوسع القوي في القروض المقدمة للاقتصاد والزيادة في معدل نموها بالبحوث المالية التي عرفتها الجزائر والناجحة عن ارتفاع أسعار المحروقات والشروط المالية المواتية ودعم الدولة لمنح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقروض الاستثمار للقطاع الخاص والقروض الموجهة للأسر وتحديد القروض الرهنية، وواصلت القروض الموجهة للاقتصاد نموها بوتيرة معتبرة سنة 2015 رغم التطورات النقدية والمالية غير المواتية بفعل الصدمة الخارجية الناتجة عن الانخفاض القوي لأسعار البترول حيث بلغت قيمتها 7275.6 مليار دج بمعدل نمو قدر ب 11.88% مقارنة مع سنة 2014.

### ب- توزيع القروض بين القطاعين العام والخاص خلال الفترة (1990-2015)

لقد عرفت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في حجم القروض المقدمة للاقتصاد منذ بداية التسعينات وقد تم توزيعها بين القطاعين العام والخاص حسب ما يبينه الشكل الموالي:

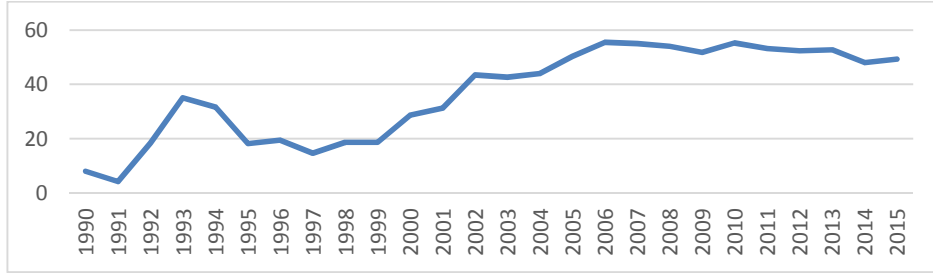


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر.

### شكل (2): توزيع القروض بين القطاعين العام والخاص (1990-2015)

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه أن هناك تفاوت في توزيع القروض بين القطاعين العام والخاص مع سيطرة القطاع العام على مجمل القروض خلال الفترة (1990-2004) حيث بلغ نصيبه من إجمالي القروض 336.3 مليار دج سنة 1992 بنسبة 81.56% مقابل 76 مليار دج لصالح القطاع الخاص بنسبة 18.44% خلال نفس السنة، وظلت نسبة القروض الموجهة للقطاع العام تفوق 80% خلال الفترة (1995-1999)، لتبدأ بعدها في التراجع تدريجيا لصالح القطاع الخاص الذي بدأت حصته في الارتفاع منذ سنة 2000 حيث قدرت ب 284.15 مليار دج بنسبة 28.61% من إجمالي القروض وبمعدل نمو 273.88% مقارنة بسنة 1992 إلا أنها بقيت أقل من حصة القروض الموجهة للقطاع العام حتى سنة 2005 أين حصل القطاع الخاص على نسبة 50.36% من إجمالي القروض متجاوزا بذلك نصيب القطاع العام، والذي بالرغم من انخفاض حصته إلا أن البنوك العمومية ضمنت تمويل كافة مؤسساته خلال سنتي 2006 و 2007، وبقيت حصة القطاع الخاص تفوق 50% خلال الفترة (2005-2013)، لتعاود الانخفاض نسبيا إلى 47.98% و 49.3% خلال سنتي 2014 و 2015. إن هذا التحسن في نصيب القطاع الخاص من إجمالي القروض يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2-3-2- تطور نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي القروض: في إطار التوجهات الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتوفير التمويل اللازم لعملياته الإنتاجية وأنشطته التجارية والخدمية، ولأن الدور النسبي للقروض المصرفية في تمويل القطاع الخاص يختلف من دولة إلى أخرى سنسلط الضوء على تطور نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض في الجزائر من خلال الشكل الموالي:



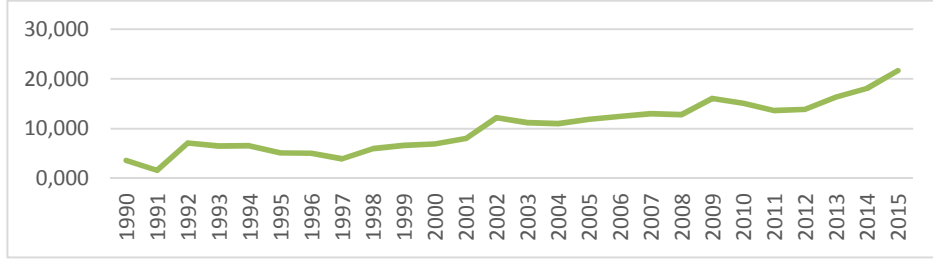
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

### الشكل(3): تطور نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي القروض (1990-2015)

يتضح من خلال الشكل أعلاه انخفاض نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي القروض في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، حيث بلغت 18.44% سنة 1992، و 14.61% سنة 1997 وقد كانت أقل من 20% طيلة فترة التسعينات ويعود انخفاض هذه النسبة إلى انخفاض عائد الاستثمار في الجزائر وارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمارات، وسيطرة القطاع العام على 80% من إجمالي القروض، وابتداء من سنة 2000 بدأت هذه النسبة في الارتفاع تدريجياً، حيث عرف القطاع الخاص انتعاشاً في حجم القروض المقدمة إليه أين حصل على نسبة 28.61% من إجمالي القروض واستمرت هذه النسبة في الارتفاع حتى بلغت 50.36% سنة 2005 بمعدل نمو في حجم القروض الخاصة قدر بـ 215.3% مقارنة مع سنة 2000، وبلغت 55.44% سنة 2006 بمعدل نمو 17.83% في حجم القروض الخاصة مقارنة بسنة 2005 وبذلك أصبح القطاع الخاص يحوز على أعلى نسبة من القروض الموجهة للاقتصاد، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى قيام الخزينة العمومية سنة 2006 بشراء ديون المؤسسات العمومية مما جعل القطاع البنكي يركز على تمويل القطاع الخاص حيث ارتفعت القروض الرهنية والقروض الموجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر، وهكذا أصبحت البنوك العمومية تركز على تمويل القطاع الخاص كما ساهمت البنوك الخاصة في تمويله لأنها ركزت فقط على المؤسسات الخاصة والعائلات، مما جعل حصته من إجمالي القروض ترتفع خلال السنوات الموالية لتتجاوز الـ 50% ابتداء من 2006 حتى سنة 2013 أين بلغت 52.78%، في حين تراجع هذه النسبة إلى 47.98% سنة 2014 و 49.3% سنة 2015 ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى أن أغلبية القروض في هذه الفترة وجهت لتمويل المؤسسات الكبيرة -العمومية والمختلطة- في ظل تراجع الموارد المجمعة من طرف البنوك بفعل تقلص ودائع قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول.

2-3-3- تطور نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام: لقد استخدمت هذه النسبة في قياس مستوى الوساطة المالية في عدة دراسات (كينغ ولفين 1993، لفين وزيقروز 1998، ...) ويمتاز الائتمان الخاص على مقاييس

المجمعات النقدية ( $M_1, M_2, M_3$ ) أنه يمثل بدقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة للقطاع الخاص، وسنحاول تحليل تطورها في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) من خلال الشكل الموالي:

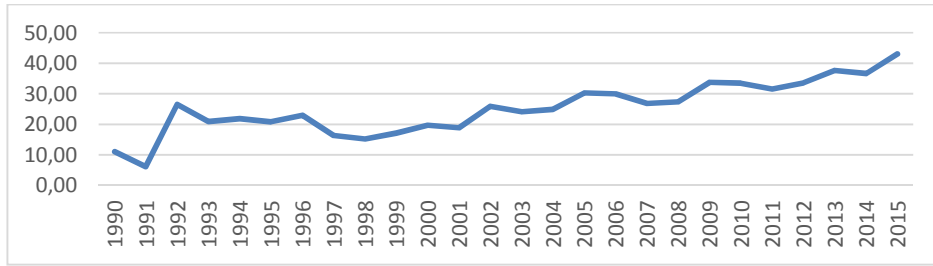


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء

#### الشكل(4): تطور نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج الداخلي الخام (1990-2015)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام سجلت معدلات ضعيفة في خلال الفترة (1990-1997)، وهو ما يدل أن القروض الموجهة للقطاع الخاص لا تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام حيث كانت في حدود 1.6% سنة 1991 إلا أنها ارتفعت قليلا خلال الفترة (1993-1996) تزامنا مع صدور القانون رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر والذي فتح المجال أمام الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، إلا أنها عاودت الانخفاض إلى 3.9% سنة 1997 ويمكن إرجاع هذه النسب المنخفضة إلى ثبات حجم التمويل مع زيادة عدد المؤسسات الخاصة، حيث أن النظام المصرفي الجزائري لم يرفع من حصة القروض المقدمة للقطاع الخاص تماشيا مع قوانين الاستثمار، كما أن هذه الفترة تمثل المراحل الأولى للتحرير الجزئي للقطاع المصرفي، وبعد 1997 عاودت النسبة CP/PIB الارتفاع تدريجيا إلى أن بلغت أعلى قيمة لها ب 18.09 % سنة 2014، وقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال سنوات الدراسة حوالي 10.21%، وهذا ما يدل على أن القروض المقدمة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) لم تمثل سوى نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام لأن البنوك لم تلتزم بتمويل القطاع الخاص، وعملية الخصخصة التي شرعت فيها الحكومة نهاية التسعينات لم تتقدم فضلا عن تخلف وضعف القطاع الخاص في حد ذاته، كما أنها تعد منخفضة جدا إذا ما قورنت مع بعض الدول العربية والتي تعد أنظمتها المصرفية متطورة نوعا بالمقارنة مع النظام المصرفي الجزائري، كما أنها تتجاوز 53% في الدول المتقدمة، وهذا ما يؤكد على ضعف التمويل البنكي للقطاع الخاص وعدم تطور مستوى الوساطة المالية في الجزائر من جهة، وبين الحجم الكبير الذي مازال يمثلته القطاع العام من جهة أخرى .

**2-3-4- تطور نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الودائع :** تستخدم هذه النسبة للدلالة على مستوى السيولة في النظام المالي فانخفاضها يدل على زيادة مفرطة للسيولة، ويعكس انخفاض في معدل الاستثمار المحلي مقارنة بمستوى المدخرات. والشكل الموالي يبين تطور هذه النسبة في الجزائر خلال الفترة (1990-2015):



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

#### الشكل (5): تطور نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الودائع (1990-2015)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن النظام المصرفي الجزائري لم يخصص سوى حصة قليلة من الادخار لإقراض القطاع الخاص حيث بلغت نسبة الائتمان الخاص إلى إجمالي الودائع 26.5% خلال سنة 1992 ثم بدأت في الانخفاض خلال الفترة (1992-2001) وقد بلغت أدنى مستوى لها سنة 1998 بمقدار 15.2% ويعود هذا الانخفاض إلى أن الجزء الأكبر من الادخار كان يخصص لإقراض القطاع العام، فضلا عن سلوك البنوك العمومية الحذر والمتحفظ اتجاه القطاع الخاص، وفي سنة 2002 بلغت هذه النسبة 25.9% وبدأت في الارتفاع تدريجيا خلال السنوات الموالية حتى بلغت أعلى قيمة لها وهي 43% سنة 2015، ويعود هذا الارتفاع إلى النمو الهائل في حجم الموارد المالية المعبأة من طرف البنوك الجزائرية بفعل ارتفاع معدلات الفائدة الدائنة والتي شجعت الجزائريين على الادخار طويل الأجل فقد انتقل إجمالي الودائع من 178.5 مليار درج سنة 1990 إلى 8335.1 مليار درج سنة 2015 بمعدل نمو رهيب قدر بـ 4569.52% بفعل انتهاج سياسة التحرير المالي مع مطلع التسعينات، وتحسن الدخل الفردي الذي تزامن مع البجوحة المالية التي عرفتها الجزائر بداية الألفية الثالثة بفعل ارتفاع عائدات المحروقات وكل هذا انعكس إيجابا على تحسن السيولة المصرفية.

#### 2-4-دراسة قياسية لأثر الائتمان المصرفي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

يستعرض هذا الجزء دراسة قياسية تهدف لتحديد ما إذا كان للقروض المقدمة للقطاع الخاص أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 1990 إلى غاية 2015 بالاعتماد على برنامج EVIEWS9 ، كما تم الاعتماد على بيانات سنوية مصدرها بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

2-4-1- النموذج المستخدم والمتغيرات المستعملة في الدراسة: لقد تم تقدير نموذج قياسي لاختبار العلاقة بين القروض المقدمة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي في الجزائر وقد أخذ الشكل التالي:

$$PIB = F(CPPIB) \quad (1)$$

يعتمد هذا النموذج على القروض المقدمة للقطاع الخاص كمتغير واحد مفسر للنمو الاقتصادي مع إهمال باقي المتغيرات التي ستدخل ضمن بواقي النموذج، ثم قمنا بتحويل النموذج الاقتصادي إلى نموذج قياسي من خلال المعادلة التالية:

$$pib = \alpha + \beta cppib + \varepsilon \tau \quad (2)$$

بحيث: pib : الناتج الداخلي الخام (بملايير الدينارات الجزائرية)

Cppib : القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام (%)

$\alpha, \beta$  : معاملات النموذج و  $\varepsilon\tau$  : خطأ التحديد.

ثم أدخلنا اللوغاريتم على النموذج لتجنب عدم خطية العلاقة بين المتغيرات وعدم تجانسها لتصبح معاملات النموذج مروناً (فإذا تغير Incppib بوحدة واحدة يتغير  $\ln pib$  ب  $\beta$ ) ليصبح النموذج بالشكل التالي:

$$\ln pib = \alpha + \beta \ln cppib + \varepsilon\tau \quad (3)$$

## 2-4-2- عرض النتائج مع التحليل

2-4-2-1-دراسة استقرارية المتغيرات: من أجل اختبار استقرار متغيرات السلاسل الزمنية (الموضحة في الملحق 1) تم الاعتماد على اختبار جذر الوحدة Unit Root Test لديكي فولر (Augment Dickey Fuller) ADF عند مستوى معنوية 5% وعند المستوى والفروقات الأولى للحصول على نموذج غير منحاز والجدول الموالي يعرض النتائج المتحصل عليها:

### الجدول (1): نتائج اختبار ADF

المتغيرات	عند المستوى Level			عند الفروقات الأولى 1 <sup>st</sup> difference		
	ثابت	ثابت واتجاه عام	لا ثابت ولا اتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	لا ثابت ولا اتجاه عام
Lnpin	-2.986225 (0.9303)*	-3.603202 (0.1759)*	-1.955020 (0.9488)*	-2.991878 (0.0019)*	-3.612199 (0.0235)*	-1.955681 (0.0003)*
ln ccppib	-2.986225 (0.0855)*	-3.603202 (0.0264)*	-1.955020 (0.2418)*	-2.991878 (0.0054)*	-3.612199 (0.0056)*	-1.955681 (0.0003)*

\* تمثل قيمة الاحتمال المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9

نلاحظ من الجدول أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروقات الأولى لأن القيمة الاحتمالية أصغر من الدلالة الإحصائية، وعليه فالمتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وسنقوم باختبار التكامل المشترك.

2-4-2-2-تحديد فترات الإبطاء الزمني: قبل تقدير نموذج VAR ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج بالاستعانة باختبار (VAR LAG ORDER SELECTIR CRITERIO) والذي يركز على معيار Akaike ومعيار Schwarz لتحديد طول فترة التخلف المثلى في النموذج يجب اختيار القيم الصغرى للمعيارين.

### جدول (2): نتائج تحديد فترات الإبطاء الزمني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-20.28332	NA	0.021956	1.856943	1.955114	1.882988
1	20.63775	71.61188*	0.001015*	-1.219813*	-0.925299*	-1.141678*
2	22.69338	3.254732	0.001205	-1.057781	-0.566926	-0.927557

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9

درجة التأخر التي تعطي أقل قيمة لمعيار AIC و SC هي الدرجة الأولى أي عدد درجات التأخر في النموذج var هو 1 .

2-4-2-3 اختبار التكامل المشترك: بما أن السلاسل مستقرة عند الفروقات الأولى نقوم باختبار التكامل المشترك لأنجل وجرنجر

ويعر هذا الاختبار بمرحلتين: المرحلة الأولى نقوم بتقدير النموذج (\*) والجدول الموالي يعرض نتائج التقدير:

الجدول (3): اختبار التكامل المشترك

Dependent Variable: LNPIB  
Method: Least Squares  
Date: 12/16/17 Time: 19:21  
Sample: 1990 2015  
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.12595	0.414046	58.26877	0.0000
LNCPPIB	0.430648	0.166837	2.581252	0.0164
R-squared	0.217294	Mean dependent var		25.15846
Adjusted R-squared	0.184681	S.D. dependent var		0.603804
S.E. of regression	0.545205	Akaike info criterion		1.698493
Sum squared resid	7.133962	Schwarz criterion		1.795270
Log likelihood	-20.08041	Hannan-Quinn criter.		1.726362
F-statistic	6.662863	Durbin-Watson stat		0.200647
Prob(F-statistic)	0.016383			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل التحديد ( $R^2=0.21$ ) وهو أكبر من إحصائية Durbin-Watson المقدره بـ 0.20 وعليه يعتبر النموذج زائف (spurious) وغير مقبول، وعليه نقوم بدراسة استقرارية سلسلة البواقي عند مستوى معنوية 5%، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة:

الجدول (4): نتائج اختبار ADF لاستقرارية سلسلة البواقي

Level عند المستوى			سلسلة البواقي
لا ثابت ولا اتجاه عام	ثابت واتجاه عام	ثابت	
-1.955020 (0.0536)*	-3.603202 (0.2498)*	-2.986225 (0.3257)*	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9 \* تمثل قيمة الاحتمال

أظهرت نتائج اختبار ADF أن سلسلة البواقي غير مستقرة، وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين، ولا توجد بينهما علاقة على المدى الطويل، لذا سنجري اختبار السببية لجرنجر وندرس العلاقة على المدى القصير من خلال نموذج الانحدار الذاتي VAR

2-4-2-4 اختبار غرينجر للسببية Test DeCausalité De Grager: يهدف هذا الاختبار إلى معرفة طبيعة العلاقة بين القروض المقدمة للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2015

الجدول (5): نتائج اختبار غرينجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 12/16/17 Time: 20:23

Sample: 1990 2015

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLNPIB does not Granger Cause DLNCPPIB	24	9.84341	0.0050
DLNCPPIB does not Granger Cause DLNPIB		0.08595	0.7723

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews9

نلاحظ من السطر الأول أن prob أقل من 5% أي رفض فرضية العدم وبالتالي فإن الناتج الداخلي الخام يؤثر على القروض المقدمة للقطاع الخاص، أما فيما يخص السطر الثاني فإن prob أكبر من 5% فتم قبول فرضية العدم والتي مفادها أن القروض المقدمة للقطاع الخاص لا تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2-4-2-5 نتائج نموذج متجه الانحدار الذاتي var: أعطت نتائج تقدير نموذج متجه الارتباط الذاتي المقدرات التالية:

$$\text{LNPIB} = 1.01609823142 * \text{LNPIB}_{(-1)} - 0.0521755029529 * \text{LNCPPIB}_{(-1)} - 0.241846531406$$

(0.0000)

(0.3300)

(0.8624)

Prob F-statistic 0.00000

R-squared 0.944959

من خلال المعادلة أعلاه والملحق (2) نلاحظ ان:

- معامل التحديد R-squared جودة تفسير النموذج تقدر ب 94.49% وهي نسبة جيدة .  
- احصائية فيشر المقدرة ب 188.8502 وهي ذات معنوية حيث Prob F-statistic 0.0000 وهي أقل من 5% وبالتالي النموذج معنوي.

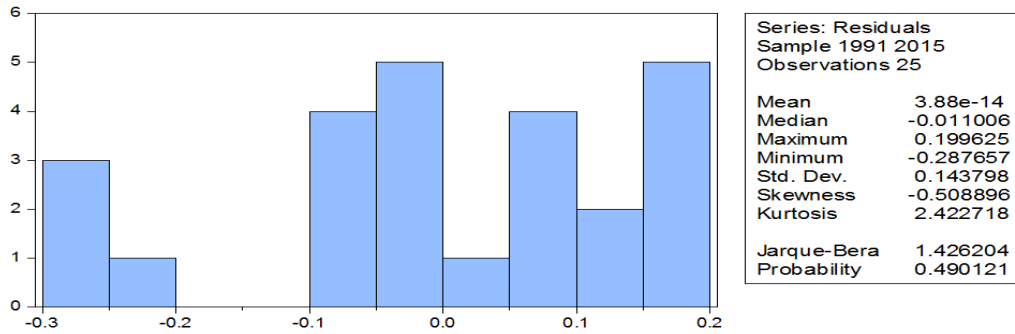
-الناتج الداخلي الخام يعرف من خلال ثابت وتأخير واحد لكل من الناتج الداخلي الخام والقروض المقدمة للقطاع الخاص.  
-هناك علاقة طردية بين الناتج الداخلي الخام وقيمتها المؤخرة الأولى (إشارة موجبة) وهي ذات معنوية، وتعني أن ارتفاع النمو الاقتصادي لسنة معينة يتوقع أن يتواصل في السنة المقبلة والعكس صحيح.

-القروض المقدمة للقطاع الخاص ليست ذات معنوية إحصائية مما يعني أن تغيرات النمو الاقتصادي في الجزائر لا يمكن تفسيرها بالتغير في القروض المقدمة للقطاع الخاص، ويفسر ذلك إقتصاديا بأن أغلب القروض التي حصل عليها القطاع الخاص هي قروض رهنية واستهلاكية موجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر وليست قروض إنتاجية موجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي، وبالتالي فإنه على الرغم من أن نصيب القطاع الخاص من إجمالي القروض تجاوز ال 50% خلال الفترة (2005-2015) إلا أن الموارد التي حصل عليها الخواص لم تستثمر في مشاريع مجدية تؤثر إيجابا على النمو .

2-4-2-6 اختبارات التشخيص: من أجل كشف مشاكل النموذج وتحديد مدى جودته نقرم بسلسلة من الاختبارات:

أ-اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا حسب Jarque-Bera: نختبر بقايا النموذج لتحديد ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي:

## الجدول (6): اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا حسب Jarque-Bera



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera تساوي 1.426204 وهي أكبر من 5% إذن يتم قبول فرضية العدم أي أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ب-اختبار الارتباط الذاتي للبقايا: بالاعتماد على مضاعف لاغرانج LM الذي يوضح الارتباط التسلسلي بين الأخطاء  
الجدول (7): اختبار لارتباط LM التسلسلي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.096720	0.198165	0.488078	0.6360
C(2)	-0.018456	0.054251	-0.340207	0.7407
C(3)	-2.414961	5.000370	-0.482956	0.6395
RESID(-1)	-0.341282	0.395562	-0.862777	0.4085
RESID(-2)	-0.050602	0.397105	-0.127427	0.9011
RESID(-3)	0.365294	0.396633	0.920988	0.3787
RESID(-4)	0.007538	0.397388	0.018968	0.9852
RESID(-5)	-0.581817	0.342445	-1.699008	0.1202
RESID(-6)	-0.305069	0.362199	-0.842270	0.4193
RESID(-7)	0.189861	0.439756	0.431741	0.6751
RESID(-8)	0.804745	0.437968	1.837453	0.0960
RESID(-9)	-0.326932	0.497092	-0.657689	0.5256
RESID(-10)	-0.747677	0.440915	-1.695740	0.1208
RESID(-11)	-1.086480	0.470285	-2.310258	0.0435
RESID(-12)	-0.584309	0.532332	-1.097641	0.2981
R-squared	0.641588	Mean dependent var	3.88E-14	
Adjusted R-squared	0.139812	S.D. dependent var	0.143798	
S.E. of regression	0.133367	Akaike info criterion	-0.907715	
Sum squared resid	0.177868	Schwarz criterion	-0.176389	
Log likelihood	26.34644	Hannan-Quinn criter.	-0.704876	
F-statistic	1.278633	Durbin-Watson stat	1.977419	
Prob(F-statistic)	0.353872			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

نلاحظ من الجدول أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر Prob(F-statistic) تساوي 0.353872 وهي أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية العدم أي لا وجود لارتباط ذاتي لسلسلة البواقي.

ج- اختبار عدم ثبات تبين الخطأ: إن الفرضية المدعومة لهذا الاختبار تنص على ثبات التباين

الجدول (8): اختبار عدم ثبات تبين الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.092286	Prob. F(2,22)	0.0655
Obs*R-squared	5.485777	Prob. Chi-Square(2)	0.0644
Scaled explained SS	3.021985	Prob. Chi-Square(2)	0.2207



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS9

من خلال الجدول الموالي نجد أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية العدم أي ثبات تباين الخطأ.

### 3-الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تقدير أثر القروض المقدمة للقطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعد تحليل ومناقشة المعطيات الإحصائية الخاصة بالدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

-شهدت الجزائر خلال فترة الدراسة ارتفاعا ملحوظا في حجم القروض المقدمة للاقتصاد كان نصيب القطاع الخاص منها في ارتفاع تدريجي وقد خصص أغلبها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللأسر في شكل قروض رهنية.

-القروض المقدمة للقطاع الخاص لم تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام وهذا ما يدل على أن النظام المصرفي الجزائري لم يتمكن من تهيئة المناخ المساعد لتنشيط القطاع الخاص بسبب القيود والإجراءات المتبعة في نشاط البنوك المملوكة للدولة، والتي تخصص معظم تمويلها للقطاع العام مما حال دون استفادة القطاع الخاص من الموارد المالية لاستثمارها في أنشطة ناجحة.

-انخفاض نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي الودائع وهو ما يؤكد أن الجزء الأكبر من المدخرات يخصص لإقراض القطاع العام.

- القروض المقدمة للقطاع الخاص لا تعتبر من المحددات المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يبين ضعف النظام المالي وعدم قدرته على أداء وظائفه بشكل فعال.

وانطلاقا من النتائج السابقة اقترحنا التوصيات التالية:

- ينبغي إزالة كافة العراقيل التي تحول دون قيام النظام المصرفي الجزائري بدوره كعامل دافع للتنمية، ودعم مسار التطور المالي لتحفيز النمو الاقتصادي و استدامته.

- التوسع في منح الائتمان الخاص للمشاريع الاستثمارية والمؤسسات المنتجة وعدم تركيز البنوك على تمويل القروض الاستهلاكية، وتفعيل سياسات تنمية وجذب الودائع.

- زيادة تحرير وانفتاح القطاع المالي مع تعميق الإصلاحات المصرفية بما يمكن من تطوير القطاع المصرفي الجزائري و يسمح بالرفع من مستويات التنمية المالية، و يتماشى مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية.

-تكييف النظام المصرفي مع الاحتياجات الحالية للقطاع الخاص وتطوير أدوات جديدة للتمويل المصرفي لا سيما الاسلامية منها.

-ضرورة تطوير السوق المالي وتكريس ثقافة الاستثمار المالي، أين تصبح حركية موارد التمويل مرتفعة.

### قائمة المراجع.

- عبد العزيز الدغيم وآخرون. (2006). التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عملية الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، 28 (3).
- عبد المعطي رضا رشيد و محفوظ أحمد جودة. (1999). *إدارة الائتمان*، دار وائل للنشر، الأردن.
- سوزان كرين و آخرون. (2003). العمل المصرفي في سبيل التنمية، *مجلة التمويل والتنمية*.

- سوزي عدلي ناشد (2005). *مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي*، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان.
- شامية عبدالله. (1989). الائتمان المصرفي وأثره على الإنتاجية في الاقتصاد الليبي، *مجلة بحوث اقتصادية عربية*، 1(1)، القاهرة، مصر.
- Afonso Antonio and Miguelst Aubyn.(1998). Crdit Rationing and Monetary Transmission, Evidence for Portugal, <http://www.bis.org>.
- Ammour Ben Halima (1997). *Pratique de Technique Bancaire*, ed Dahlab, Alger.
- Blinder Alans and Josephe Stiglitz.(1993). Money, Credit, Constraints, and Economic Activity, *American Economic Review*, No.73.
- Copelman Martina(2000). Financial Structure and Economic Activity in Mexico. Center of Analysis and Economic Research, <http://www.ITAM.com>.
- Darrat, A.F. (1999), “Are Financial Deepening and Economic Growth Causally Related? Another look at the Evidence”, *International Economic Journal*, 19(13)
- ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia).(2005). Economic Trends and Impacts : Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected ESCWA Member Countries, Issue, N 3, United Nations, New York.
- Levine Ross, and Norman Loayza(2000). Financial Intermediation and Growth: Causality and Causes, *Journal of Monetary Economics*. 46.
- Ross Levine . (2004) Finance and Growth : Theory and Evidence. NBER WORKING PAPER SERIES Working paper 10766.
- Hofmann Boris.(2001). The Determinants of Private Sector Credit in Industrialized Countries: Do Property Prices Matter. BIS Working Papers,No.108.
- Bulletin Statistique De La Banque d'Algérie, Juin 2012.
- Evolution Economique Et Monétaire En Algérie, Banque d'Algérie, Rapport 2015
- Les comptes économiques de 2001 à 2015, <http://www.ons.dz>.
- bulletin statistique de la banque d'algerie series retrospectives statistique monétaire 1964-2011, <http://www..dz>.
- bulletin statistique trimestriel de la banque d'algerie n 29 mars 2015.
- Ch14 comptes économiques 2 , <http://www.ons.dz>

قائمة الملاحق:

الملحق(1) : قيم السلاسل الزمنية المدرجة في النموذج

2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
24.76	24.72	24.72	24.60	24.59	24.598	24.57	24.45	24.47	24.63	24.59	24.54	24.85	Inpib

2.50	2.08	1.78	1.68	1.51	1.36	1.67	1.64	1.87	1.88	1.98	3.83	4.02	lncppib
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
25.82	26.08	26.06	26.06	26.02	25.80	25.64	25.86	25.62	25.48	25.35	25.16	24.94	lnpib
3.08	2.90	2.80	2.64	2.61	2.72	2.78	2.54	2.56	2.49	2.47	2.39	2.41	lncppib

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر والديوان للإحصاء

الملحق (2):

Dependent Variable: LNPIB  
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)  
Date: 12/16/17 Time: 20:10  
Sample (adjusted): 1991 2015  
Included observations: 25 after adjustments  
LNPIB = C(1)\*LNPIB(-1) + C(2)\*LNCPPIB(-1) + C(3)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.016098	0.056840	17.87641	0.0000
C(2)	-0.052176	0.052371	-0.996269	0.3300
C(3)	-0.241847	1.378850	-0.175397	0.8624
R-squared	0.944959	Mean dependent var		25.17075
Adjusted R-squared	0.939955	S.D. dependent var		0.612925
S.E. of regression	0.150192	Akaike info criterion		-0.841642
Sum squared resid	0.496266	Schwarz criterion		-0.695377
Log likelihood	13.52053	Hannan-Quinn criter.		-0.801075
F-statistic	188.8502	Durbin-Watson stat		1.571878
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (3)

Vector Autoregression Estimates  
 Date: 12/16/17 Time: 20:09  
 Sample (adjusted): 1991 2015  
 Included observations: 25 after adjustments  
 Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LNPIB	LNCPPIB
LNPIB(-1)	1.016098 (0.05684) [ 17.8764]	0.406938 (0.11224) [ 3.62556]
LNCPPIB(-1)	-0.052176 (0.05237) [-0.99627]	0.523506 (0.10342) [ 5.06213]
C	-0.241847 (1.37885) [-0.17540]	-9.135433 (2.72280) [-3.35516]
R-squared	0.944959	0.755505
Adj. R-squared	0.939955	0.733278
Sum sq. resids	0.496266	1.935133
S.E. equation	0.150192	0.296582
F-statistic	188.8502	33.99062
Log likelihood	13.52053	-3.489719
Akaike AIC	-0.841642	0.519178
Schwarz SC	-0.695377	0.665443
Mean dependent	25.17075	2.332351
S.D. dependent	0.612925	0.574268
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.001820
Determinant resid covariance		0.001409
Log likelihood		11.11103
Akaike information criterion		-0.408883
Schwarz criterion		-0.116352